بأنه «خطوة في الاتجاه الصحيح». وقال: «بدون شك، فان هذا القرار يقدم فرصة كبيرة للقضية الفلسطينية... [و] ان م.ت.ف. ستواصل استراتيجيتها الجديدة، على الرغم من رفض اسرائيل لتسوية سياسية لخلافاتهما» (**القبس**، الكويت، ١٧ ـ ١٨/١٢/١٩٨٨). ورداً على بعض التعليلات التي ترافقت مع عملية بدء الحوار والقائلة بوجود تراجع فلسطيني أدى الى بدئه، نفى عرفات ان يكون قد «خضع للشروط والمطالب الاميركية»، وقال: «ان هذا القول سخيف... انا لم أغيّر سياستي. [فـ] الذي تغير هو سياسة الولايات المتحدة». وأوضح: «لقد أعلنت انا نفسي منذ خمس سنوات موافقتي على القرار ٢٤٢، حيث طالبت بعقد المؤتمر الدولي لحل القضية الفلسطينية». وفسّر عرفات التغير الاميركي والقبول باجراء الحوار مع م.ت.ف. قائلاً: «ان العالم كله رأى وتأكد ان الموقف الاميركي منحاز تمام الانحياز الى جانب اسرائيل، وان العالم غير مستعد ان يقبل هذا الموقف؛ ووصلت ذروة رفض العالم للسياسة الاميركية عندما منعت واشنطن عني تأشيرة الدخول» (**القبس**، ١٩٨٨/١٢/٢٣).

الى ذلك، أكد عضو الوفد الفلسطيني المحاور، ياسر عبدربه، ان الوفد أكد خلال اللقاء ان م.ت.ف. تأمل في ان يؤدي هذا الحوار الى تقريب عقد المؤتمر الدولي للسلام، بمشاركة جميع الاطراف المعنية بالصراع، «وان الحوار مع الادارة الاميركية له أهميته، لأنه يثبت ان العالم، بفعاليته المطلقة، شهد بأن سياسة م.ت.ف. هي سياسة السلام، وان سياسة حكام اسرائيل هي مواصلة الحرب والارهاب المنظّم ضد الشعب الفلسطيني» (**الحرية**، نيقوسيا، ١٩٨٨/١٢/٢٥).

من جهته، حدد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» صلاح خلف (أبو أياد)، الموقف الفلسطيني من عملية الحوار، بأن م.ت.ف. «ليست مستعدة لالقاء السلاح؛ وان الحفاظ على وحدة المنظمة واستمرار الانتفاضة في الاراضي المحتلة هما الضمانتان الوحيدتان لسلامة القضية الفلسطينية. واذا كانت الادارة الاميركية تتوقع وقف الانتفاضة، وعدم مهاجمة مواقع جيش الاحتلال العسكرية، فان باستطاعة الرئيس ريغان وقف الحوار منذ الآن» (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٨/١٢/٢٥).

ورأت أوساط سياسية عربية ان القضية الاساسية لا تزال تتجسّد في الرفض الاسرائيلي، «لذلك سيكون الحوار الاميركي ـ الفلسطيني طويلاً وشاقاً» (ميشال أبو جودة، **النهار**، ١٩٨٨/١٢/١٦)؛ في حين رأت أوساط غربية ان م.ت.ف. تواجه «أصعب الاختبارات التي مرّت بها على الاطلاق... فمشكلة عرفات الفورية ستكون المحافظة على مصداقية طروحاته الاخيرة. فهل الواضح من كلام عرفات، ان م.ت.ف. ستفاوض على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ دون وضع الدولة الفلسطينية كشرط مسبق ؟» (الكسندر هيغ، **القبس**، ١٩٨٨/١٢/٢٧؛ نقلاً عن **انترناشونال هيرالد تربيون**، بدون ذكر تاريخ النشر).

نحو اعلان حكومة مؤقتة

عقدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في الفترة الواقعة ما بين ٢٤ ـ ١٩٨٨/١٢/٢٦ دورة اجتماعات لها، في بغداد، استعرضت خلالها الوضع السياسي، وفي المقدم منها تطور الانتفاضة في الاراضي المحتلة وما تتطلبه من تعزيز ودعم (وفا، تونس، ١٩٨٨/١٢/٢٧). وقرّرت اللجنة التنفيذية تشكيل لجنة قانونية لوضع صيغة الحكومة الفلسطينية المؤقتة ونظامها الداخلي. وأكدت أوساط اللجنة للمنظمة ان الشهور الثلاثة المقبلة ستشهد ولادة الحكومة الفلسطينية المؤقتة في المنفى، وستشارك فيها جميع الاطراف الفلسطينية (**الحياة**، لندن، ١٩٨٨/١٢/٢٧).

وأفادت أوساط سياسية فلسطينية أخرى بأن محور نشاط المنظمة سيتركز، في القريب العاجل، على رفع مستوى الحوار الفلسطيني ـ الاميركي، ومحاولة ترتيب لقاء فيما بين وزير الخارجية الاميركية ورئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. وكذلك الاستفادة من التأييد والاعتراف الدولي الواسع بالدولة الفلسطينية وتشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة.

سميح شبيب